١٤. حول نسبة كتاب الحجة فى القراءات السبع(*) لابن خالويه - نقد النقد.

تفضل الأستاذ الكريم محمد العابد الفاسى، الأستاذ بجامعة القرويين بالمغرب بنشر بحث قيّم فى مجلة «اللسان العربى»، المجلد الثامن، الجزء الأول ص ٥٢١، ينقد فيه توثيقى لكتاب الحجّة، ونسبته إلى ابن خالويه، وقد نشر بحثى فى المجلة نفسها، والجزء نفسه ص٥٠٢.

وقد أسعدنى هذا النّقد، لأن الحقيقة بنت البحث كما يقولون. وقد اقتصر نقدُه على الفصل الذى كتبته، وأثبتُّ فيه نسبة الكتاب إلى ابن خالويه.

وإنى لا أضيق ذرعاً بالنّقد البناء، فاحتكاك الأفكار بعضها ببعض ينمّى العلم، ويطوّر المعرفة، ويبعث فى الفكر الحركة والحياة.

وكنت أودّ أن أبارك هذه الأدلة التى أوردها النّاقد الفاضل لنفى نسبة الحجة إلى ابن خالويه، وأضع يدى فى يده مسلّماً له بكلّ ما قال، ولكن الحقيقة التى دفعته إلى أن يكتب هذا النقد هى الحقيقة نفسها التى دفعتنى إلى أن أنقد هذه النقد، لأنه قائم على أدلة لم تقتنع بها نفسى، وأنا طالب معرفة، فإذا اقتنعت آمنت وسلّمت، وإذا لم أقتنع لا ألوذ بالصمت أو بالصّبر فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس.

عَلَىَّ إذن أن أبيِّن السبب فى عدم اقتناعى من غير أن أسمح للحظوظ النفسية أن تتدخّل فى هذه المناقشة، لأن الحقيقة العلمية أكبر منّى، ومِنْ أخى الأستاذ العابد.

وقبل مناقشة أدلة سيادته أحب أن أشير هنا إلى أن بعض المعاصرين الذين شكّوا فى نسبة هذا الكتاب إلى ابن خالويه فريق من أصدقائى ناقشونى مشافهة فى هذه النسبة، وكل أدلتهم تنحصر فى أن كتب الطبقات لم تشر إلى ذلك، ولم يقدّم لنا هؤلاء الزملاء دراسة مفصلة

(*) نشر فى مجلة ـ اللسان العربى ـ المجلد التاسع ـ الجزء الأول ص/ ٣٤٥ ـ تصدر عن مكتب التنسيق والتعريب فى الوطن العربى ـ الرِّباط ـ جامعة الدولة العربية.

منشورة فى نفى هذه النسبة، وليست هناك دراسة لابـن خالويه، ولكتابه الحجة تضمّها المكتبة العربية فى الشرق أو فى الغرب غير الدّراسة التى قـمت بها، وغير هذا التعليق الذى تفضل به الأخ الأستاذ العابد على هذه الدراسة.

وأمّا الأدلة التى ذكرها الأستاذ العابد ليناقض بها أدلتى، فإنى أنقدها على الوجه التالى:

(١) ذكرتُ أنّ تـلمذة ابـن خالويه لابـن مُجاهـد فَرضت عـليه أنْ يحـيا فى الـدراسات القرآنية، ويتمكـن منها، ويلم بالقراءات، ويدافع عنها، وأنه ألّف الحـجة فى القراءات السّبع لينافـس به كتاب الحجة الذى ألّـفه أبو علىّ الفـارسىّ، وأنّ عدَمَ ذِكْر الحجة لابن خـالويه فى كتب الطبقات يرجع إلى أنّ الكتاب فى القراءات، فاستغنوا بذكرها عن كلمة الحجة.

ولكن هذا الدّليل لم يقنع الأستاذ العابـد «لأن كونه من تلامذة ابن مجاهد وكونه برع فى الدراسات القرآنية، وألّف فيها كتباً لا يكفى ذلك دليلاً على إثبات نسبة كتاب الحجّة له، وأمّا كونه ليس بـدعا أن يؤلف فى الموضوع كما فعـل معا صروه أبو علىّ وغيره فصـحيح، ولكن المسألة مسألة إثبات لا مسألة احتمال وتخمين..».

أقول:

إن تلمذة ابن خالويـه لابن مجاهد، وبراعة ابن خالويه فى الدّراسات الـقرآنية حيث ألف كتباً فـى هذاالمجال نصّت علـيها كتب الطـبقات ككتاب: إعـراب ثلاثين سورة، والبـديع فى القراءات، ومـختصر شـواذّ القراءات، وكتاب مُـجَدْوَل فى القراءات ألـفه لعضـد الدولة، أقول: إن هذا كله يشير إلى أن كتاب الحجة موضع القضية نسبتة إلى ابن خالويه صحيحة.

وقد قلت فى بحثى المـنشور فى مجلة «اللسان العربى» بصدد عدم ذكـر هذه التّسمية فى كتب الطبقات: إن شهـرة كتاب الحجة للفارسىّ غطّت على شهرة الحـجة لابن خالويه حيث اشتغل الناس به قراءة وتلـخيصاً كما فعل أبو محمّد مكّى بن أبى طالـب فى كتابه: المنتخب فى اختصار كتاب الحجة للفارسى وغيره.

ومن الجَلـى أن أصحاب كتـب الطّبقـات، وابن خالويـه نفسه أشـاروا إلى أن له كتـاباً فى القـراءات، فأين ذهـب هذا الكـتاب؟ لا يمـكن أن يـكون كتـاب القراءات المـصور بمعـهد المخطوطات بالجامعة العربية رقم ٥٢ قراءات، لأن منهج ابن خالويه فيه يقوم على الاستطراد

والإطناب، إذ يتحدث عن تفسير الآيات، وأسباب نزولها، ويحشد قصصاً متعددة فى مناسبات مختلفة، وليست القراءات فيها. والاحتجاج بها إلا جزءاً يسيراً من هذا المنهج، فكتابه فى حقيقة أمره كتاب تفسير لا قراءات، شأنه شأن كتب التفسيرالتى تتعرض لهذه الأغراض جميعاً، وقد نسخ هذا الكتاب المصور سنة ٦٠٠هـ بخطوط مختلفة آخرها خط صديق بن عرين محمد بن الحسين [١].

على أننا نجد كتاب الحجّة موضوع الحديث نسخ بخط واحد سنة ٤٩٦هـ وهو موقوف على القراءات وحدها، والاحتجاج لها.

إن الذى يطمئن إليه القلب، ويرتضيه العقل أن كتاب القراءات المنسوب إلى ابن خالويه فى كتب الطّبقات هو كتاب الحجة نفسه، لأنه لا يعقل أن يكرر ابن خالويه ما كتبه أستاذه ابن مجاهد فى القراءات، لأن ابن مجاهد كل عمله فى القراءات أنه انتخب من القراءات الكثيرة هذه القراءات السّبع، وليس فيه الاحتجاج النّحوى أو اللّغوى لهذه القراءات، على حين يطالعنا كتاب الحجة لابن خالويه بالتوجيه لكل قراءة ، والاحتجاج لها فى مجال النحو واللغة وكذلك فعل أبو على الفارسى فى حجته، اعتمد على هذه القراءات السّبع التى جمعها أستاذه ابن مجاهد، واحتج لها فى ميدان النحو واللغة.

يقول الفارسى فى مقدّمته: «فإن هذا كتاب تذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم فى كتاب أبى بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد» [٢]، فأبو على الفارسىّ كما يبدو فى مقدمته، لم يرد أن يكون كتابه نسخة مكررة من كتاب أستاذه ابن مجاهد، بل كان عمله التوجيه والاحتجاج. إذا كان الأمر كذلك فهل يُعْقل فى باب المنطق أنْ يأتى معاصر لأبى على كانت بينهما منافسات علمية خطيرة أشرت إليها فى بحثى المنشور فى مجلة «اللسان العربى» ـ ليؤلف فى القراءات وتكون مهمته تكرار كتاب أستاذه؟

إن العصر الذى ضمّ هؤلاء الأعلام كان عصر احتجاج للقراءات التى ثبتت عن ابن مجاهد، ولم يكن الأمر مقصوراً على أبى علىّ الفارسىّ فقد شاركه فى ذلك محمد بن الحسن الأنصارى المتوفى ٣٥١ حيث ألف كتاب السّبعة بعِللِها الكبير، وكتاب السّبعة

---

(١) فهرس مخطوطات الجامعة العربية ١٢، وفهرس المخطوطات، الجزء الأول: ١س/ ٢٧٦.

(٢) مقدمة الحجة لأبى على الفارسى ١ ـ دار الكتاب العربى.

الأوسط، وكتاب السّبعة الأصغر [1] وألّف كذلك أبو محمد الحسن بن مقسم المتوفى ٣٦٢هـ كتاب السّبعة بعللها: الكبير، والأوسط، والأصغر [2].

أيصح أن يقال إذن: إن ابن خالويه اللّغوى الكبير كان عاجزاً عن متابعة هذه الحركة القرآنية فى عصره، وهو من خيرة أعلامه، ومن أشهر تلاميذ ابن مجاهد؟.

الواقع أنّ العقل لا يسلّم بذلك، فإن الظروف المحيطة بهذا اللون من الدراسات تلحّ على ابن خالويه أن يؤلف فى القراءات، ويوجّهها، ويحتجّ لها كما فعل معاصروه. وأكبر الظّنّ أن الكتاب عنوانه الحجة فى القراءات السّبع فعند النسخ سقطت كلمة الحجة، وهو أمر يحدث كثيراً على يد النساخ، أو اختصر عنوانه فأصبح: القراءات، واختصار العناوين ليس بدعاً فى مؤلفاتنا. وقد أشار إلى ذلك محققو كتاب الحجة للفارسى حيث ذكروا أن كتاب الحجة يرد «فى الكتب التى تذكره بأسماء مختلفة منها: الحجّة، والحجّة فى علل القراءات السبع، والحجّة فى شرح القراءات السبع [3].

ألا يدلّ ذلك على أن أبا علىّ لم يضع هذه الأسماء المتعدّدة لكتابه، وإنما وضع اسماً واحداً فقط، فجاء الرّواة، أو النّاسخون، فغيّروا وبدّلوا مما جعل اسم هذا الكتاب يتخذ صوراً متعدده.

على أن ابن خالويه كان فى مقدمته صريحاً، فقد ذكر أن الكتاب فى الاحتجاج وقد قلت: إن أنسب تسمية لهذا الكتاب هى الحجة، فكلمة الحجة تطالعك فى كل سطر من سطور هذا الكتاب.

(٢) ذكرت أن كتب الطّبقات ليست حُجّةً قاطعة نرجع إليها فى نفى نسبة الكتاب إلى ابن خالويه حيث لم تشر إليه، ذلك لأن هذه الكتب نفسها أغفلت ذكر كتب لابن خالويه، منها: كتاب أسماء الله الحسنى الذى أشار إليه ابن خالويه نفسه فى كتابه: إعرَاب ثلاثين سورة حيث قال: «وقد صنفتها فى كتاب مفرد، واشتقاق كلّ اسم منها ومعناه [4].

(١) الفهرست لابن النديم ـ٣٢ ـ٣٣.
(٢) المرجع نفسه والصفحة..
(٣) انظر مقدمة الحجة للفارسى ـ ٤.
(٤) إعراب ثلاثين سورة ـ ١٤.

وقد علق الأستاذ الناقد على هذا القول بقوله: «هذا كلام من نمط سابقه فإن كتابه الحجة جدير بأن يذكر فى أول قائمة كتب ابن خالويه لو صحت النسبة وحيث لم يذكر فى كتب الطبقات، ولا ذكر فى باقى كتب ابن خالويه، فهذا دليل على عدم صحة نسبته إليه، لأن كتب الطبقات لم تذكره، ولأن ابن خالويه لم يشر إليه فى تضاعيف كتبه».

أقول لأخى الناقد:

لا أحب أن أكرّر ما قلت فى شأن كتب الطبقات فليس أصحابها معصومين من النسيان، وليست هذه الكتب بمأمن من الخطأ، ولا أدل على ذلك من هذا التراث الضخم الذى حوته فهارس مكتباتنا فى الشرق والغرب، ولا تجد للكثير منه ذكراً فى كتب الطبقات المعروفة.

ألم أقل فى بحثى لإنتاج ابن خالويه العلمىّ: إننى استطعت أن أنسب إلى ابن خالويه كتباً لم تضمها كتب الطبقات؟ وعددت من هذه الكتب عشرة كتب أذكر منها: كتاب الريح، وكتاب أسماء الله الحسنى، وكتاب الهاذور، وشرح ديوانى أبى فراس الحمدانى.. أتسقط هذه الكتب لأنها لا توجد فى البغية، أو فى إنباه الرواة، أو فى معجم الأدباء.. إلخ؟ لو فعلنا ذلك لأجهزنا على تراثنا بأيدينا من حيث لا نشعر.

ولا أسلم أيضًا للناقد الفاضل بأن ابن خالويه لم يشر إليه فى تضاعيف كتبه، لأن ابن خالويه قد أشار إليه، فى كتابه «إعراب ثلاثين سورة» عند تعرضه للقراءات فى قوله تعالى: ﴿أنعمْتَ عليْهِمْ﴾ قال: «أجمع العلماء على كسر الهاء فى التثنية إذا قلت: عليهما، قال الله عز: ﴿يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[1] إلا يعقوب الحضرمى فإنه ضم الهاء فى التثنية كما ضمّها فى الجمع، وقد ذكرت علة ذلك فى كتاب «القراءات»[2] وهذا التعليل تجده فى الحجة[3]، وأما عدم ذكره باسم الحجة فقد بينت السرّ فى ذلك، وأن هذه التسمية جاءت متأخرة عن عصر ابن خالويه.

إن ابن خالويه حينما يقول: ذكرت علة ذلك فى كتاب «القراءات» أليست هذه إشارة واضحة إلى أن المعنى بذلك هو كتاب الحجة؟ وما مدلول قوله: «علة ذلك»؟ أليست العلة

(١) المائدة (٣٣).

(٢) إعراب ثلاثين سورة - ٣٢.

(٣) الحجة فى القراءات السبع: تحقيق: عبد العال سالم مكرم - ص ٦٣ ـ طبع دار الشروق - بيروت.

هى التوجيه النحوى أو اللغوى؟ وما التوجيه النحوى أو اللغوى إلا الاحتجاج، وما الاحتجاج إلا ذكر الحجة، والحجّة تتكرر فى كل قراءة يعرضها.

إنّ الذى يعنينى يا سيدى أوّلاً وأخيراً هو المضمون لا الشكل، والجوهر لا العرض، والمعنى لا اللفظ، وهذا كله يشير إلى أن كتاب القراءات الذى أشار إليه ابن خالويه هو فى الاحتجاج ، وبذلك لا نسلم للناقد الفاضل قوله: إنه لم يشر إليه فى تضاعيف كتبه.

(٣) وحينما ذكرت أنّ التّسمية بالحجة قد تكون من عمل المتأخرين، وحتى كتاب الحجة الفارسى لم يقدمه أبو علىّ لعضد الدولة باسم الحجة.

يقول الأستاذ العابد معلّقًا: «إننا نؤكّد أن النسخ العتيقة التى توجد من كتاب الحجة لأبى علىّ الفارسىّ مكتوب بظهر أول ورقة من أجزائه بخط عريق فى القدم من نسخة كان يتملكها الحافظ الحجة أبو الحسن علىّ بن محمد الشارى ما صورته: الجزء السابع من كتاب الحجة لقراء الأمصار... إلخ. فمن أين الجزم بأن أبا على الفارسى لم يسم كتابه بالحجة؟

أقول:

أخى، إن الذى دفعنى إلى هذا القول هو أن عنوان الكتاب على الغلاف ليس هو الفيصل فى القضية كما فهمت سيادتك.. فقد درج المؤلفون أن يذكروا فى مقدمة كتبهم أسماء هذه الكتب أو موضوعاتها، ويقوم الناسخون بوضع هذه التسمية على الغلاف إن كانت مذكورة فى المقدمة، أو وضع اسم ينطبق على موضوع الكتاب إن لم يكن اسمه مذكوراً بنصه، على أن الغالب فى مؤلفات القدامى أنهم يذكرون موضوعات كتبهم فى مقدماتهم، ولا يشيرون إلى أسمائها، فعل ذلك أبو علىّ الفارسىّ حينما ذكر فى مقدمة كتابه الحجة ما نصه: فإن هذا كتاب تذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبت قراءاتهم فى كتاب أبى بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد[١] ولم يشر إلى هذه التسمية وإنما فهمت التسمية من موضوع الكتاب، ولذلك اختلف الرواة فيها كما بينت آنفًا.

وفعل ذلك ابن خالويه حينما ذكر فى مقدّمته ما نصه: «وأنا بعون الله ذاكر فى كتابى هذا ما احتج به أهل صناعة النحو لهم فى معانى اختلافهم»[٢] فكلمة «احتج» تجدها فى مقدمة ابن خالويه على حين تفتقدها فى مقدمة الفارسى.

---

(١)مقدمة الحجة للفارسى - ٣

(٢) الحجة لابن خالويه - ٦٢ طبع دار الشروق - بيروت.

وفعل ذلك أيضًا الفارسى فى كتابه: «الإغفال» حيث يقول فى مقدّمته بصدَد المسائل التى أغفلها الزجاج ما نصه: «ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإيضاح للإغفال الواقع فيها» وكتب على غلاف النسخة المخطوطة «الإغفال لأبى علىّ الفارسىّ»[1].

وكذلك فعل أبو محمد مكّى بن أبى طالب الأندلسى فى مقدمة كتابه «تفسير مشكل إعراب القرآن» حيث يقول: «فقصدت فى هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب، وذكر علله، وصعبه، ونادره، ليكون خفيف المحمل»[2] ... إلخ، ولم يشر إلى أن هذا الكتاب اسمه: «تفسير مشكل إعراب القرآن» وإنما ذكر الموضوع، ولا يخفى على الرّاوية أو الناسخ لبّ هذا الموضوع، فاستنتج الاسم منه ونسب إليه.

ولا أبالغ إذا قلت: إن كتاب سيبويه أشهر كتاب انتشر فى الآفاق لم يسمه سيبويه بهذا الاسم، وإنما جاءت التسمية من الرواة أو الدارسين أو الناسخين، يقول أستاذنا المحقق الكبير الأستاذ عبد السلام هارون فى مقدمته القيمة لتحقيق كتاب سيبويه ما نصه: «وقد عرف كتاب سيبويه من قديم الدهر إلى يومنا هذا باسم الكتاب أو كتاب سيبويه، ومن المقطوع تاريخيًا أن سيبويه لم يسمّه باسم معين»[3].

وفى العصور المتأخرة نجد المؤلفين ينصون على تسمية كتبهم فى مقدماتها وبذلك يكون عنوات الغلاف وفق عنوان اسم الكتاب المشار إليه فى المقدمة فهذا ابن هشام فى مقدمة كتابه المغنى يشير إلى اسم كتابه فيقول: «سميته بمغنى اللبيب عن كتب الأعاريب». والسيوطى فى مقدمة كتابه الهمع يقول: «فتخيرت لهم هذه العجالة الكاملة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه إلى أن يقول: مسماة بهمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع».

ولعل فى هذا الدليل الشافى فى أنّ عنوان الكتاب قد لا يكون فى بعض الأحيان من وضع المؤلف، أو من تسمية المؤلف.

(٤) وقد ذكرت أنّ من الأدلة على أنّ الحجة لابن خالويه دليل التنافس العلمى فى هذا العصر، ولكن هذا الدليل لم يرق فى نظر الناقد فكتب يقول: «وأنا لا أدرى ما وقع هذا الدليل. والتنافس العلمى ولو بلغ ما بلغ لا ينتج مثل هذا الفرض المشكوك فيه من أصله،

---

(١) الإغفال لأبى على الفارسى مخطوط رقم ٦٤٩ تفسير - دار الكتب المصرية.

(٢) مشكل إعراب القرآن مخطوط رقم ٢٣٢، تفسير - دار الكتب.

(٣) مقدمة المحقق ١-٢٣- طبع دار القلم.

وقدوقع التنافس فى كثير من الفنون فى عصره، ولم يؤلف ابن خالويه فى جميع تلك العلوم المتنافس فيها»؟

أقول:

لعل الناقد الفاضل يذكر أن أهمَّ ما كان يشغل ذهن ابن خالويه هوالعلوم القرآنية، وإذا نافس فإنه ينافس فى مجالها، أما ما عدا ذلك من ألوان المعرفة كالطب والفلك، والمنطق والفلسفة، والحساب والهندسة، فهذه علوم لا تدخل فى حساب المنافسة.

وقد أشرت إلى منافسته للفارسىّ وابن جنىّ، وغيرهما كما سبق بيانه فى مجال الدراسات القرآنية.

(٥) وقد قلت:

إنّ من أوضح أدلّة التوثيق لهذا الكتاب، ونسبته لابن خالويه تشابه أسلوبه ومنهجه مع مؤلفات ابن خالويه الأخرى، وهذا التشابه محصور فى الإيجاز والاختصار، وموضوعات أخرى ذكرتها فى بحثى، واستدللت عليها بنصوص لا تقبل الجدل، ولا تحتمل الشك.

ولكن الأخ الناقد لم يعجبه هذا التدليل فقال: «إن الأسلوب والمنهج الذى كان سائدًا فى عصر ابن خالويه لم يكن خاصًا به بل كان عامًا لدى الشخصيات التى تتلمذت لابن مجاهد، وأبو علىّ الفارسى فى كتابه لم يكن يتبع غير طريقة الإيجاز ولو نسبيًا».

أقول:

لقد جعلنى الناقد الفاضل أشك فى أنه قرأ أو اطلع على كتاب الحجة للفارسى الذى طبع منه الجزء الأول بتحقيق أستاذنا النجدى وزميليه، وقد أشار سيادته فى نقده إلى هذا الجزء المطبوع.

من قال: إن أبا علىّ الفارسى فى كتابه الحجة كان طابعه الإيجاز ولو نسبيًا؟ إن هذا قول لا تطمئن إليه النفس وإليك الدليل:

إن الجزء الأول المطبوع من حجّة الفارسى يحتوى على ٣٣١ صفحة من القطع الكبير، ابتداء بفاتحة الكتاب، وانتهاء بقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ آية ٢٠ من سورة البقرة.

أى أنّ هذا الجزء الضخم كلـه توجيه لقراءات الفاتحة، ولعشرين آية مـن سورة البقرة، فهل هذا إيجاز يا سيدى؟

إن الأساتذة المحققين أحسوا أن نشر كتاب الحجـة للفارسى قد يصل إلى أربعين جزءًا على غرار الجزء الأول مما يتطلّب وقتًا طويلاً، وعمرًا مديدًا، ومنذ ثلاث سنوات لم ير النور من كتـاب الحجة للـفارسى غيـر هذا الجزء الأول، مما دفـعنى دفعًـا قويًا إلى إخـراج كتاب الحجـة لابن خالـويه، لأنه يقـدم للقـارئ خلاصة مـوجزة للاحـتجاج النـحوى واللـغوى للقراءات السبع فى أسلوب ممتع، وفى عرض يشرق على القارئ بهاؤه، ويستولى على نفسه جماله، وقد جعل الاختصار رائده ليحقق الهدف الأكبر من تأليفه، وهو انتفاع الناس به، أو كما يقول فى مقدمته:

«قاصد قصد الإبانة فى اقتصار من غير إطالة ولاإكثار، جامع ذلك بلفظ بين جزل، ومقال واضح سهل، ليقرب على مريده، وليسهل على مستفيده»[١].

ومن حسن الحظ أن كتاب الحجة لابن خالويه أصدرته ونشرته دار الشروق ببيروت فى أوائل أغسطس سنة١٩٧١[٢]، وهو الآن يشق طريقه إلى عقول القراء ، لأنّه الكتاب الوحيد فى المكتبة العربية الآن الذى يمكن للقارئ الرجوع إليه عند توجيه قراءة فى مجال النحو واللغة من القراءات السبع.

وإلى أخى الفاضل الأستاذ انعابد أقدم دليلاً ملموسًا من كلام ابن جنّى تلميذ الفارسى حول هذا الكتاب، ورأى ابن جنى الذى امتص ثقافة أستاذه الفارسى فى هذا المجال رأىٌ لا يتسرّب إليه الشك أو الضعف لأنه شهادة على النفس، ولأن ابن جنىّ من الفارسى بمثابة الروح من الجسد. يقول ابن جنى فى المحتسب: «فإن أبا على رحمه الله عمل كتاب الحجة فى القراءات فتجاوز فيه قدر حاجة القراء، إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء»[٣].

ويقول فى موضع آخر : «وقد كان شيخنا أبو علىّ عمل كتاب الحجة فى قراءة السبعة فأغمضه وأطاله حتى منع كثيرًا ممن يدّعى العربيّة فضلاً عن القراء، وأجفاهم عنه[٤].

---

(١) مقدمة ابن خالويه- ٦٢.

(٢) طبع بعد ذلك أربع طبعات فى دار الشروق بمصر وطبعة خامسة فى مؤسسة الرسالة ـ بيروت .

(٣)انظر: مقدمة المحتسب لابن جنى - طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٤) مقدمة المحتسب المرجع السابق.

ألا يدل هذا على أنّ أبا على الفارسى لم يكن رائده الإيجاز والاختصار كما يقول الناقد. بل كان رائده التطويل الممل، والاستطراد المخلّ، والأسلوب المعقد كما أشار إلى ذلك تلميذه ابن جنى.

وليقتنع الناقد الفاضل بما أقول فإليه هذا المثال من كتاب حجة الفارسى:

قال أبو على فى قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ . «اختلفوا فى إثبات الألف وإسقاطها من قوله : ﴿ملك يوم الدين﴾ ثم يبين قراءة عاصم، وقراءة غيره وبعد ذلك ينقل عن أبى بكر محمد بن السرّى نصًا يستدلّ فيه على أن «ملك» يَجمع (مالكًا) أى مَلَكَ ذلك اليوم بما فيه، ومالِك إنما يكون للشىء وحده.

ولا يكتفى بهذا، بل ينقل حكاية عن عاصم الجحدرى، وبعد ذلك ينقل رواية ثعلب يحتجّ فيها لقراءة الكسائى «ملك الناس» ويستطرد إلى قول أبى عبيد فى تفسير معنى ﴿ملك يوم الدين﴾ ويبين أن المالك والملك يجمعهما معنى واحد ويرجعان إلى أصل وهو الرّبط والشدة، ويستدل على ذلك بالشعر العربىّ، ويستطرد مرة أخرى إلى تفسير معنى الإملاك، وهو ربط الرجل بالمرأة، ويعود من حيث بدأ إلى قراءة «ملك» ، وقراءة «مالك» وسرعان ما يترك توجيه القراءة إلى موضوع آخر ليس منها فيقول: قال أبو الحسن الأخفش يقال: ملك بيِّن المُلك: الميم مضمومة، وتقول: مالك بين المَلك والمِلك بفتح الميم وكسرها.

ولا يكتفى بهذا بل ينقل عن أبى عثمان فيقول: وقال أبو عثمان: شهدنا أملاك فلان وملكه، ولا يقال: ملاكه، وينتقل إلى الحديث عن إملاك المرأة وهو العقد عليها، وقد ذكره فيما قبل، ثم عاد إليه.

ومن غير وحدة أو ترابط يرجع بعد ذلك إلى قراءة «ملك» أو «مالك» فإذا فرغ من هذا اتّجه إلى الحديث عن إضافة مالك إلى يوم الدين والإضافة باب من أبواب النحو، أخذ أبو على يشقق الحديث عنها إلى منتصف ص٣٦، أى أن الحديث عن مالك يوم الدين تناول ٣٦ صفحة من القطع الكبير. فهل هذا إيجاز أو اختصار؟

انظر إلى ما كتبه ابن خالويه فى «مالك يوم الدين» قال ما نصه: «يقرأ بإثبات الألف

وطرحها، فالحجة لمن أثبتها أن الملك داخل تحت المالك، والدليل له قوله تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾[1]، والحجة لمن طرحها أن الملك أخص من المالك وأمدح، لأنه قد يكون المالك غير ملك ، ولا يكون الملك إلا مالكًا[2].

وقد بلغت صفحات حجة ابن خالويه بعد طبعه ٣١٨ صفحة من القطع الكبير خلاف المقدمة والفهارس مع أنه تناول توجيه القراءات السبع فى القرآن الكريم كله مبتدئًا بفاتحة الكتاب، ومنتهيًا بسورة الناس.

(٦) ومن أدلّتى فى أن كتاب الحجة تصح نسبته إلى ابن خالويه: أن الأعلام الذين سجلهم ابن خالويه فى كتابه كانوا أسبق منه زمنًا مما يدل على أن الكتاب لم يؤلف بعد عصر ابن خالويه، ولكن هذا الدليل من الأدلة الواهية فى نظر الناقدالفاضل حيث يقول: «هذا من الاستدلالات الواهية، ومتى كان النقل عن أعلام سابقين فى الزمان دليلاً على تثبيت نسبة الكتاب لشخص معيّن».

أحبّ أن أذكّر الأستاذ النّاقدبما ذكره أستاذنا المحقق عبد السلام هارون حيث قال ما نصه فى كتابه المبتكر «تحقيق النصوص ونشرها»: «وتعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس فى تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها، فالكتاب الذى تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذى نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف. ومن أمثلة ذلك كتاب نسب إلى الجاحظ وعنوانه «كتاب تنبيه الملوك والمكايد» ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٤٥ (أدب) وهذا الكتاب زيف لا ريب فى ذلك، فإنك تجد من أبوابه باب «نكت من مكايد كافور الأخشيدى» و«مكيدة توزون بالمتقى لله»، وكافور الأخشيدى كان يحيا بين سنتى ٢٩٢، ٣٥٧، والمتقى لله كان يحيا بين سنتى ٢٩٧و٣٥٧، فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين[3].

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا ما ذكرته فى كتابى «القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية» أن كتاب إعراب القرآن للزجاج المخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٢٨ تفسير

---

(١) آل عمران -٢٦.

(٢) الحجة لابن خالويه - ٦٢.

(٣) تحقيق النصوص ونشرها- ٤٣ طبعة ثانية (الحلبى).

ليس للزجاج بأدلة ذكرتها، منها: ورود عبارة فى هذا الكتاب وقفت عندها طويلاً وهى قوله فى باب التقديم والتأخير: «وقد تصالح الأستاذ والغلام على أن الظرف يعمل فيه الوهم ورائحة الفعل» . وذهبت أبحث عن: من الأستاذ؟ ومن الغلام؟ لأنه إذا تمَّ التعرف عليهما أو على أحد منهما، وتبين أنهما عاشا فى عصر متأخر عن عصر الزجاج أمكن أن يكون ذلك دليلاً على أن كتاب إعراب القرآن هذا ليس للزجاج.

أقول: بعد بحث طويل وجدت فى تاريخ الأدب العربى «لبروكلمان» ما نصه:

«وكان أوفى تلاميذ ثعلب له، وأقربهم إليه أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز الورّاق البارودى، ومن ثم سمى غلام ثعلب، وتوفى غلام ثعلب ببغداد سنة ٣٤٥ه»[١] . على أن الزجاج المنسوب إليه هذا الكتاب توفى عام ٣١١ ه[٢] ولعلّ فى هذا القدر الكافى لإقناع الأخ الناقد.

(٧) وأما الدليل السابع من أدلة النقد، فإنه ينصبّ على قولى: «ومن الأدلة تقارب بعض النصوص فى مؤلفات ابن خالويه الأخرى مع بعض نصوص الحجة، وقلت: إننى لا أبالغ فى أن هناك نصوصًا بأساليبها وكلماتها فى هذه المؤلفات هى بعينها فى كتاب الحجة».

ولكن الناقد لمْ يقتنع بهذا أيضًا فيقول: «إن هذه المشابهة أوالمقارنة بين النصوص لا تفيد شيئًا فى الواقع، ومجرّد إلقاءالباحث نظرة فى كتاب الحجّة لأبى علىّ الفارسىّ المعترف به من الجميع مع مراجعة ما قاله النحويون، والقراء والمفسرون والمعاصرون، للفارسى ولابن خالويه يجد أنَّ جميع تلك النصوص متشابهة ومتقاربة فى المعنى حتى وفى اللفظ فى بعض الأحيان، ومع ذلك التشابه، والتقارب لا يمكن أن نستدلّ بذلك على إثبات نسبة كتاب معيّن لشخص معيّن بمجرّد التشابه والتقارب».

أقول:

كنت أودّ من الزّميل الفاضل أن يذكر لى، ولو نصًا واحدًا من هذا التشابه والتقارب المعنوىّ أواللفظى كما ذكر.

(١) تاريخ الأدب العربىّ لبروكلمان -٢١٨، والقرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية - ٢٧٥.
(٢) البغية ١ -٤١٣.

يا سيدى.. لقد علمتنا كتب التراث أمانة النقل فإذا رجع مفسّر من المفسرين أو النحويين أو القراء إلى حجة أبى علىّ مثلاً، فإنه لا ينقل نصوصًا متقاربة المعنى أو متشابهة اللفظ إلا بعد أن يذكر قوله: (وقال الفارسىّ فى الحجة) أما أن يعتدى على المعانى، ويكسوها ألفاظًا من عنده فهذه سرقة لا تليق بعالم يعتدّ بقوله . ومن وقع فيها شهّر به، وسخر منه، والروايات على ذلك متعدّدة. والمعانى يا سيدى ليست مطروحة على الطريق، وإنما هى نتيجة كدّ الذهن، وإعمال الفكر، وبذل الطاقة ، والاطّلاع الواسع والإلهام المبدع. كيف تتقارب المعانى، ولكل مفسر منهجه وطريقته ولكل كتاب من كتب القراءات فى الاحتجاج وغيره أسلوبها الخاصّ، وطريقتها الخاصة؟ نعم إن النقول قد تعدّدت فى كتب التراث ، ولكنها نقول لها مصادر معروفة، وأشخاص معروفون صدرت عنهم، ونقلت منهم، ولا يصحّ التصرف فيها بالتغيير أو التبديل. وما عدا ذلك ففردية فى الطّريقة، وفى المنهج وفى الأسلوب، وإلا كان تكرارًا أو سطوًا وكلاهما لا يليق بأولى العلم والمعرفة، هذا فى مجال المعانى فما بالك فى مجال تشابه اللّفظ. أظنّ أنّ توافق الخواطر قد يحدث فى جملة أوكلمة أمّا أن يحدث فى نص تتعدّد سطوره فذلك أمرٌ لا يقبله المنطق. وقد ذكرت يا سيدى تشابه أسلوب ابن خالويه فى كتاب الحجة بأساليبه فى كتبه الأخرى، لأن المؤلف واحد، والعقل واحد، والأسلوب واحد، وطريقة التفكير واحدة. وقد بيّنت أنّ فى الحجة من كتاب «إعراب ثلاثين سورة» نصوصًا بألفاظها ومعانيها، وأن فى الحجة من كتاب «الريح» نصوصًا بألفاظها ومعانيها، وقد سجلت ذلك فى بحثى المنشور فى مجلة اللسان العربى» نفس العدد الذى ذكر فيه نقد الأستاذ الفاضل . ألا يكفى هذا دليلاً واضحًا على أنّ الحجة لابن خالويه لا لغيره.

(٨) والناقد الفاضل لم يعترف بقدَم النسخ، «لأن الناسخ مجهول أمره، ولأن الخط ليس من الخطوط المتداولة فى القرن الخامس الهجرى، يعرف هذا بالبداهة مَنْ له خبرة بالخطوط ، وتطوّراتها، والمقابلة المذكورة لا تفيد أى شىء، ولأن كاتبها مجهول».

أقول:

إن هذا الدليل لا نسلّم للسيد الفاضل بصحته، لأن كثيرًا من الكتب المخطوطة لم تظفر بذكر اسم ناسخها، وجهل الناسخ لا يقلل من قيمتها، لأن الدراسة التى تقوم حولها،

وتحليل مناهجها وطريقة تأليفها، والتمرس بأسلوب مؤلفها، والخبرة بالعصر الذى نسخت فيه كل ذلك يزيل الغموض عنها، كما فعلت ذلك فى دراستى لكتاب الحجة.

على أن كتاب الحجة للفارسى لم تظفر ا لنسخة الأصل التى اعتمد عليها المحققون باسم الناسخ ، فهل جهل الناسخ ينفى أنّ كتاب الحجة للفارسى. أليس من التناقض أن أثبت أن كتاب الحجة منسوب للفارسى مع جهل الناسخ، وأنفى نسبة كتاب الحجة لابن خالويه لأن الناسخ مجهول؟

أما جهل ناسخ الحجة للفارسى فإليك الدليل:

قال المحققون: «اعتمدنا فى تحقيق كتاب الحجة على نسختين، كتبت أولاهما سنة ٣٩٠هـ بخط النسخ الواضح، وضبطت كلماتها بالشكل ضبطًا كاملاً وهى فى مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٣٥٧٠ع، وفى دار الكتب المصرية صورة منها برقم ٤٦٢ قراءات. وفى خزانة مجمع اللغة العربية مصورة منها كذلك، وقد جعل المحققون هذه النسخة هى الأصل لأنها الأقدم فى النسخ، ولم يشيروا إلى اسم الناسخ لأنه غير موجود».

من هذا ، يتبيَّن أنّ ظاهرة كتابة اسم الناسخ قد تتخلف فى كثير من الكتب المخطوطة وليس الجهل بالناسخ ينقص من قدر المخطوط، ويقلل من قيمته، وإلا لما اعترفنا بكتاب الحجّة للفارسىّ، وهو لا يتطرّق إليه الشك.

مع أنّ هذه النسخة كما يقول المحققون كتبت بخطوط مختلفة فقد ذكروا ما نصه:

«ويلاحظ أن خطّ الصفحتين الأولى والثانية مخالف لخط سائر الصفحات فى كلٍّ من الجزء الأول ، والثانى، والسابع، وخط الصفحات الأولى والثانية والأخيرة مخالف لخط سائر صفحات الجزء الثالث، وخط الصفحتين الأوليين والصفحتين الأخيرتين مخالف لخط سائر صفحات الجزء الرابع، وخط الصفحة الأخيرة مخالف لخط سائر صفحات الجزء السادس»[1].

وكتاب الحجة لابن خالويه كتب بخط واحد، لم يتخلف فى صفحة واحدة من صفحات هذا الكتاب.

---

(١) مقدمة الحجة للمحققين-٣٣.

وأحب أن أطمئن الأخ الفاضل بأنّ هذا الخط الذى كتبت به نسخة الحجة من الخطوط المتداولة فى القرن الخامس، وقد رجعت إلى أستاذنا المحقق عبد السلام هارون، وعرضت عليه صفحات مصورة من هذه النسخة، فأقر بما لا يدع مجالاً للشك أنها من خطوط القرن الخامس الهجرى. وكذلك أقر هذا الزميل المحقق الأستاذ عبد الستار فراج رئيس قسم التراث بوزارة الثقافة بالكويت.

ومما يجدر ذكره أن الأستاذ الدكتور شوقى ضيف رغب فى أن يقوم طالب من طلاب الدراسات العليا لتحقيق نسخة الحجة لابن خالويه للحصول على الدكتوراه تحت إشرافه وفعلاً بدأ الطّالب يستعد لتسجيل هذا الموضوع فى كلية الآداب - جامعة القاهرة، ولما علم الدكتور الفاضل أنى قمت بتحقيقه، وفرغت منه، عدل عنه، اكتفاء بتحقيقى.

ولا أنسى أن أذكر للناقد أن خبراء الخطوط بدار الكتب المصرية عرضوا هذا الكتاب فى معرض الخطوط العربية القديمة على أنه واحدٌ من الكتب التى تبيِّن معالم الخطوط فى القرن الخامس الهجرى.

ولعلّى بهذا أكون قد بينت للناقد الفاضل وجهة نظرى فى أدلته مؤيدة بالدليل، بعيدة عن هوى النفس، أو عن داء التعصّب للرأى.

بقيت ملحوظات أخرى عامة، أحب أن أوجه نظر الناقد الفاضل إليها:

(١) تناقض الناقد مع نفسه: فعنوان تعقيبه حمل العبارة التالية:

(نسبة الحجة إلى ابن خالويه لا تصح) ثم ذكر بعد ذلك فى السطور الأخيرة من تعقيبه أنه (لا يمكن أن ننفيه عنه نفيًا قاطعًا).

ومن حقّى أن أسأل الناقد: هل يجوز فى مجال البحث العلمى أن تنفى ثم تنفى هذا النفى ولو بدرجة ما؟ لأن نفى النفى إثبات، كان الأجدر أن يكون عنوان نقدك: «نسبة الحجة إلى ابن خالويه فيها نظر» أو ليست مؤكدة، أو يتطرق إليها الشك، أما أن تنفى هذه النسبة بلا النافية، ثم تعود بعد ذلك لتنفى ما نفيت، هذا أمر لا يتلاءم مع منهج البحث.

(٢) أثبت الناقد فى السطور الأخيرة من نقده: «أن الذى تميل إليه النفس هو أن كتاب

الحجة هذا هو أحد المختصرات التى اختصر بها كتاب الحجة الأصلى لأبى على الفارسى لعالم مجهول».

أقول:

إن الناقد الفاضل نقد نفسه بهذا القول، ألم يقل بعد ذلك بسطور «والذى يجعلنا نميل إلى نفى هذه النسبة هو أن جميع المصادر التى ترجمت لابن خالويه لم تذكر فى قائمة كتبه تأليفه الحجة. ولم يعوّل أصحاب المعاجم والفهارس وطبقات القراء عليه» هذا القول ذاته موجه إليك يا سيدى، فإذا كان حجّة ابن خالويه مختصرًا لحجة الفارسى فلم لم تشر إليه المعاجم والفهارس وطبقات القراء مع شدة اعتناء العلماء بحجة الفارسى، فقد ذكروا أن مكّى ابن أبى طالب المتوفى ٤٣٧ه اختصره فى كتاب سماه: منتخب الحجّة فى القراءات، واختصره أيضًا أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسى المتوفى ٤٥٥ ه، ومحمد بن شريح الرعينى المتوفى ٤٧٦ ه[1].

ولم يشر أحد إلى أن عالمًا مجهولاً لخّص حجة الفارسىّ، وبذلك يكون الناقد وقع فيما نقد به غيره.

والحقيقة أن حجة ابن خالويه تبعد كل البعد أن تكون تلخيصًا أو اختصارًا لحجة الفارسى، وذلك لأمرين:

أ- إن مقدمة حجة ابن خالويه تختلف فى منهجها عن مقدّمة الحجة للفارسى، فابن خالويه يقول فى مقدمته: «وبعد، فإنى قد تدّبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كُلاً منهم قد ذهب فى إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبًا من مذاهب العربية، لا يدفع. وقصد من القياس وجهًا لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية، إلى أن يقول: وأنا بعون الله ذاكر فى كتابى هذا ما احتجّ به أهل صناعة النحو لهم فى معانى اختلافهم، وتارك ذكر اجتماعهم وائتلافهم إلى أن يقول: وقاصد قصد الإبانة فى اقتصار من غير إطالة ولا إكثار، إلى أن يقول: جامعًا ذلك بلفظ بين جزْل، ومقال واضح سهل ليقرب على مريده، وليسهل على مستفيده»[2].

(١) البغية: ٢٩٧- ١٩٥، وكشف الظنون ٢- ٢٤٤.

(٢) الحجة ٦١ - ٦٢.

والفارسى يقول فى مقدمته: «فإن هذا كتاب تذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم فى كتاب أبى بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار والحجاز، والعراق، والشام بعد أن نقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه، وأخذناه عنه، وقد كان أبو بكر محمد بن السرّى شرع فى تفسير صدر من ذلك فى كتاب كان ابتدأ بإملائه، وارتفع منه تبييض ما فى سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسر فى كتابى هذا، وإلى الله أرغب فى تيسير ما قصدته»[1]. و بمقارنة المقدمتين نتبين فى وضوح وجلاء أن المنهجين مختلفان، ولا يليق بعالم مختصر أن يتطاول هذا التطاول، ويكتب هذه المقدمة بهذا المنهج الذى رسمه، وكتابه تلخيص لكتاب معروف، وما الدافع إلى عدم الإشارة إلى هذا التلخيص.

ب- ولو كانت حجة ابن خالويه تلخيصًا لحجة الفارسى لرأينا تشابهًا فى اللفظ وتقاربًا فى المعنى، واتحادًا فى الفكرة مع أن الكتابين مختلفان لفظًا ومعنى، وفكرة ومنهجًا، و إن اتحد موضوعهما.

(٣) أود أن أقول لأخى الفاضل إن كتب المعاجم والفهارس لا يعتمد عليها كل الاعتماد، لأن بعضًا منها نسب كتبًا إلى غير أصحابها، وفهارس المخطوطات فى دور الكتب العربية تحتاج إلى نظر، لتفهرس من جديد ، فكثير من المخطوطات قالوا عنها: إنها مجهولة النسبة وكثير من المخطوطات نسبت إلى غير أصحابها، ولا أدل على ذلك من هذا التصحيح الذى قمت به لبعض المخطوطات: وهذه أمثلة منها:

(١) إعراب القرآن لمؤلف مجهول..

جاء فى فهارس المخطوطات المصورة لمعهد إحياء المخطوطات العربية بالجامعة العربية ما نصه: «إعراب القرآن لمؤلف مجهول. الجزء الثانى من نسخة كتبت فى القرن التاسع، يبتدئ من أول سورة الأنعام، وينتهى بآخر سورة الإسراء[2].

وبعد بحث طويل استطعت أن أثبت أن هذا الجزء ليس لمؤلف مجهول، وإنما هو لمؤلف معلوم، وهو السّمين الحلبى، حيث قارنت نصوصه بنصوص النسخة المخطوطة بدار الكتب

---

(١) مقدمة حجة الفارسى - ٤

(٢) ١-٢٠.

المصرية رقم ٣٢١- تفسير - فوجدت النصوص متحدة متماثلة. نفس النصوص ونفس الأسلوب، ونفس الألفاظ[١].

(٢) معانى للقرآن للزجاج..

تضم دار الكتب المصرية نسختين مخطوطتين من هذا الكتاب.

- نسخة رقم ١١١- تفسير ، وقد وثقتها برجوعى إلى كتاب «الإغفال» لأبى على الفارسى لأنه ضم كثيراً من نصوص معانى القرآن للزجاج ثم علق عليها مصلحًا ما أخطأ فيه الزجاج، فرأيت أن نسبة هذه النسخة إلى الزجاج صحيحة، لأن النصوص التى أوردها الفارسىّ فى الإغفال هى نفس النصوص التى أوردها الزجاج فى المعانى .

- نسخةرقم ٦٣٦- تفسير ، وبعد تمحيص استطعت أن أثبت هذه النسخة ليست للزجاج، والزجاج منها برئ[٢].

(٣) إعراب القرآن للزجاج رقم ٥٢٨- تفسير - دار الكتب المصرية ليست للزجاج كما بينت سابقًا فى هذا البحث.

(٤) البرهان فى علوم القرآن للحوفى : نسخة رقم ٢٠٥٠٣ بدار الكتب المصرية. وقد صورت منها النسخة رقم ٢٠٧٨٤ب والنسخة رقم ٢٠٧٨٥ ب.

ومع مجهود التصوير المكرر لهذه النسخة ، فإنها ليست للحوفى، بل هى نسخة من إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس[٣].

وبتوفيق الله لم يسبقنى أحد إلى هذه التصحيحات أو التحقيقات، ولا فخر فى ذلك، فإن ما يبذل حول الدراسات القرآنية قليل بالنسبة لما يجب أن يكون. وقد ألقت هذه التحقيقات على هذه المخطوطات ضوءًا كاشفًا يحملنا على أن نعيد النظر فى هذه المخطوطات لتقويمها من جديد حتى لا تختلط القيم، وتضطرب الأمور.

وبعد فإنى أقدم شكرى العميق للأخ الفاضل الأستاذ العابد، على هذا النقد البرئ الذى تفضل به مشكوراً.

(١)القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية : عبد العال سالم مكرم - ٢٥٣.
(٢) انظر الأدلة فى ذلك المرجع السابق - ٢٥٢.
(٣) انظر الأدلة فى ذلك المرجع السابق -٢٨٤.

أشكره لأنه أتاح لى فرصة طيّبة لبيان وجهة نظرى فى نسبة كتاب الحجة إلى صاحبه وأشكره لأنه أثار القراء نحو هذا الكتاب ليطلعوا على ما فيه بأنفسهم، والقارئ شريك الناقد ، والباحث فى أن يكون له رأى والفكر ليس وقفًا على أحد.

ومن حسن الحظ فإن الكتاب قد تمّ طبعه فى دار الشروق ببيروت، وقد رأى النور بنشره، وأسعده الحظ فى أن يبعث من جديد بعد إحدى وعشرين وألف سنة.

والله أسأل أن يجنّبنا الخطأ، وأن يهدينا سواء السبّيل.

ومن حسن الحَظّ بعد نشر هذه المقدّمة رأيت فى مقدّمة الزبيدى لكتابه : «تاج العروس» أنّ من المراجع التى اعتمد عليها فى كتابه: كتاب الحجة فى القراءات السّبع لابن خالويه وبذلك قطعت جهيزة قول كل خطيب.

***